التبعيـــــة الاقتصاديـــة
(الاستعمار الحديث)

إعداد

الباحثة/ أمنية أحمد شحاته مصطفى

باحثة بقسم التاريخ

كلية الآداب- جامعة أسيوط

عناصر البحث:

- تمهيد :
- أولاً : مفهوم التبعية الاقتصادية .
- ثانياً : أشكال التبعية الاقتصادية .

١- التبعية التجارية .

٢- التبعية المالية .

٣- التبعية التكنولوجية .

٤- التبعية الغذائية .

- ثالثاً : آليات التبعية الاقتصادية .
- رابعاً : مؤشرات قياس التبعية الاقتصادية .
- خامساً : الآثار المترتبة على التبعية الاقتصادية .
- سادساً نظرية التبعية .
- خاتمة .

تمهيد :-

من المفيد أن نتأمل ، ما يقال اليوم كثيـراً عـن " التبعيـة " وعـن "الاعتمـاد المتبـادل" بـين الـدول . فحينما تثار قضية الديون الخارجية كثيراً ما نسمع من يقول إننا نعيش اليـوم فـى عـالم لا معنـى فيـه للشكوى من التبعية ، فالدول كلها ، الغنيـة منهـا والفقيـرة ، تعـيش علـى " الاعتمـاد المتبـادل " ولا يمكن لأى منها الاستغناء عن غيرها، مهما بلـغ رخاؤهـا وقوتهـا . فاليابـان مـثلاً ، بكـل ثروتهـا ، تعتمد فى حياتها على اسـتيراد الـنفط ، والولايـات المتحـدة ، مـع رخائهـا ، لا يمكـن أن تعـيش إذا

أغلقت أسواق أوربا الغربية واليابان فى وجه منتجاتها ، والعكس بالعكس . وهذا بالطبع صحيح ، ولكنه أيضاً يروى نصف الحقيقة وليس الحقيقة كلها . فالعبرة فى درجة الاستقلال ، كما رأينا من تجربة محمد على (كمثال جيد لمحاولة بناء تنمية اقتصادية مستقلة ، نجحت إلى حد كبير في تحقيق الاعتماد على الذات) ، ليست بمدى استغناء الدولة عن التجارة الخارجية ، أو عن علاقاتها الاقتصادية بالعالم الخارجي ، وإنما بمدى ما تتمتع به من قوة المساومة فى علاقتها الخارجية . ومن ثم فإن التبعية تأتى حينما تضعف قدرة الدولة على المساومة بحيث لا يكون لديها أية وسيلة لدفع الخطر عنها إذا أرادت دولة أخرى إخضاعها والتحكم فى إرادتها .[١] .

ومن ثم فإننا لا نبالغ إذا قلنا بأن ظاهرة التبعية فى البلاد النامية – أصبحت الإشكالية المحورية التى تتطلب التأمل الجدى والتفكير العميق أكثر من أى وقت مضى [٢] . نظراً لما تعيشه دول العالم الثالث من حالة التبعية الاقتصادية والتي تعتبر من أهم المشكلات وأخطرها التى تواجه هذه الدول فى الوقت الراهن .

وبناءً على ما تقدم كان من الضرورى دراسة هذه المشكلة "التبعية الاقتصادية" والاهتمام بها وتحليلها تحليلاً دقيقاً بهدف التعرف على أبعادها وأسبابها وما يترتب عليها من آثار وخيمة على المجتمع من أجل الوصول إلى رؤية جديدة للحد من هذه الظاهرة وتقليل فجوتها ومحاولة الوصول بالمجتمع إلى حالة من الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة .

أولاً : مفهوم التبعية الاقتصادية :

قد حظى مفهوم التبعية بأهمية متزايدة من جانب المفكرين ، وعلماء الاجتماع، والاقتصاد ، وغيرهما من علوم المجتمع . ولقد كان هذا المفهوم يعكس فى البداية حالة التبعية المباشرة ، أعنى عن طريق الاحتلال ، من أجل تأمين متطلبات النمو الرأسمالى فى البلدان الاستعمارية . لكنه بعد حصول هذه البلدان على استقلالها السياسى بشكل أو بآخر ، اتخذ بعداً جديداً فى ضوء حرص القوى الرئيسية فى الاقتصاد العالمى على استمرار التوسع فى استثماراتها . وقد اتجهت الكتابات والنظريات الحديثة للتعبير عن هذه الحالة بمسميات مختلفة مثل التبعية الداخلية الخارجية ، أو الميتروبوليس والتوابع أو المركز والأطراف .

ومن ثم نجد أن مفهوم التبعية قد فـرض نفسـه علـى الفكـر الاجتمـاعي ، والاقتصـادي ، والسياسـي وغير ذلك من الجوانب . وأبعد من ذلك فإن العملية ذاتهـا أصـبحت تسـهم بشـكل كبيـر فـى تـدهور اقتصاديات البلدان النامية ، ومن بينها مصر[٣].

- أنها انتقاص من السيادة وتعطيـل لـلإرادة الوطنيـة ،مـع مـا يلحـق ذلـك مـن غـبن فـى العلاقات الدولية ، ومن هدر فى المصادر والطاقات الوطنية للبلـد التـابع ، وأنهـا نتيجـة علاقـة قـوة بين طرفين، تحدد عناصر القوة ومحصلتها فى كل طرف دوره فى هذه العلاقة [٤] .

- ويعرف محمد عبد الشفيع التبعية على إنها علاقـة غيـر متكافئـة بـين طـرفين تبـرز فيهـا السيطرة والقدرة على التأثير وممارسة النفوذ من قبل الدول المتقدمة علـى الناميـة التـى تلعـب اليـوم دور المصدر للمواد الخام اللازمـة لعمليـة التصـنيع ، ودور المسـتورد لـرؤوس الأمـوال الأجنبيـة ، وأيضاً دور السوق الواسع للمنتجات الغربية ، بل إنها تلعـب كـذلك دور سـوق العمـل لـبعض القـوى العاملة فضلاً عن توفيرها للأيدى العاملة الرخيصة اللازمـة لعمليـة التصـنيع فـى وقـت تحتكـر هـذه الدول المسيطرة معظم مصادر الطاقة والمواد الأوليـة والخـام والتكنولوجيـا والأسـواق والزراعـة ... الخ [٥] .

- إنها درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير فـى المجـال الاقتصـادى بـين الطـرف الرأسـمالى والطرف المتخلف.

- يعرف جمس كابوراسو " Caporaso " التبعية علـى أنهـا علاقـة غيـر متجانسـة تـنهض على درجة عالية من تعرض البلدان التابعة لانتقام وشراسة دول المركز[٦].

- يعرف اندريه فرانك " Andre Frank " التبعية بأنها وضـع مكـون مـن علاقـات متسلسـلة بين المراكز والتوابع ، بـين الـدول المتخلفـة والـدول الرأسـمالية المتقدمـة صـناعياً فـى أوروبـا والولايات المتحدة ، بحيث تعمل كافة العلاقـات لخدمـة المركـز العـالمى للنظـام الرأسـمالى ، وأن أى نمو تحققه الدول النامية هو نمو تابع ، ولا يملك الحركة الذاتية ولا صفة الديمومة[٧] .

- أنها العلاقة غير المتكافئة بين الـدول المتقدمـة والـدول الناميـة القائمـة علـى الاسـتغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التى تشكل عودة للاستعمار الجديد[٨].

ثانياً : أشكال التبعية الاقتصادية :

وتتمثل أشكال التبعية الاقتصادية فى الدول النامية فيما يلى :-

١- التبعية التجارية :-

يقصد بالتبعية التجارية تحكم الطلب العالمى فى معدلات نمو دخول الـدول النامية . ويرجع ذلك إلى أن قطاع التصدير يشكل مصدراً أساسياً من مصادر الدخل بالنسبة لأكثرية هذه البلدان [٩] .

وتتمثل التبعية التجارية فى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد (غالباً ما يكون بلداً واحداً) وهى صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات تصدر غالباً فى شكل مواد أولية أو شبه أولية . ويمكن أن نسوق مثلاً لهذه التبعية تخصص بعض البلاد فى تصدير السكر أو اللبن ، أو القطن أو الشاى أو الموز أو القصدير أو الجوت أو النحاس وهكذا [١٠] .

ومن ثم تكمن المشكلة فى تركيب الصادرات . فصادرات البلدان النامية لازالت تتركز بصورة عامة فى المواد الأولية ومما يزيد خطورة الوضع عدم تنوع تلك الصادرات من المواد الأولية لهذه الدول ، إذ كثيراً ما تتركز صادراتها فى مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة من المواد الأولية وهذا التركيز بالذات هو الذى يجعل تلك البلدان عرضه لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية ، ذلك أن أى انخفاض يحصل فى الطلب العالمي على إحدى تلك المواد سيعرض عملية التنمية فى البلدان المعنية للخطر [١١].

ويرجع انتشار قطاع إنتاج المواد الأولية في الاقتصاديات المتخلفة إلى عوامل تاريخية خلال الحقبة الاستعمارية لتلك الدول حيث أدّى دمج اقتصادياتها في الاقتصاد الرأسمالى العالمي خلال القرن الـ١٩ إلى سيادة التخصص الدولي وتقسيم العمل الذى بمقتضاه تتخصص الدول المتخلفة فى إنتاج وتصدير السلع الأولية فى حين تتخصص الدول المتقدمة فى إنتاج وتصدير السلع الصناعية ، وزاد من تثبيت هذا التقسيم والتخصص الدولى للعمل والإنتاج انسياب رؤوس الأموال الأجنبية وتركزها فى قطاع إنتاج المواد الأولية للتصدير للدول المتقدمة [١٢] .

٢- التبعية المالية :-

من المسلم به أن ضخامة التحدى الذي يواجه التنمية الاقتصادية فـي الـدول الناميـة يتمثـل فـى نـدرة رؤوس الأموال ، التى يعتبر توفرها شرطاً أساسياً للقضاء على التخلف والتبعية [١٣].

ومن هنا ترجع التبعية المالية (التى كانت سبباً ونتيجة لمشـكلة المديونيـة الخارجيـة للبلـدان الناميـة) إلى الحاجة إلى مصـادر خارجيـة لتمويـل التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة فالحاجـة إلـى رؤوس الأموال ، دفعت بالدول النامية ذات الموارد المالية المحدودة إلى فـتح المجـال أمـام الاسـتثمار الـدولى بأشكاله المختلفة. وقد استطاعت بعض الدول النامية أن توجـه هـذا الاسـتثمار نحـو المشـاريع التـى تخدم عملية تنميتهـا ، فـى حـين تركـت لـه دول أخـرى الحريـة المطلقـة فـى اختيـار النشـاطات الاقتصادية التى يرضى عنها ، حتـى وإن كانـت تلـك النشـاطات لا تخـدم عمليـة التنميـة فـى هـذه البلدان [١٤] .

٣- التبعية التكنولوجية (التقانية) :

تتميز الدول النامية بالتخلف التكنولوجى ، ويتمثـل ذلـك بصـفة أساسـية فـى تخلـف وبدائيـة طـرق ووسائل الإنتاج .

ويرجع التخلف التكنولوجى بصفة عامـة فـى الـدول الناميـة إلـى نقـص رأس المـال الـلازم لنقـل وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وجهـل المنتجـين بالوسـائل الفنيـة الحديثـة ، وضـعف الحـافز علـى استخدامها أو تعذر الإفادة منها ، وعدم ملائمة النظم الاقتصـادية والثقافيـة والاجتماعيـة السـائدة فـى تلك الدول ، وانتشار الأمية ، وعدم إعطاء القدر الكافى من الاهتمام للبحث العلمى .

ولذلك تلجأ الدول النامية وهى فى سبيلها للقضـاء علـى التخلـف التكنولـوجى إلـى نقـل التكنولوجيـا من الدول المتقدمة ولكن غالباً ما يتم ذلك بطريقة خاطئة مما يؤدى إلى التبعية التكنولوجية [١٥] .

وتتعدد تعريفات التبعية التكنولوجية ومن أهمها ما يلى :

- هى اعتماد الدولة النامية علـى أسـلوب اسـتيراد التكنولوجيـات المتقدمـة ، مـع انخفـاض قدرة المشروعات والخبرات والمؤسسـات الوطنيـة علـى اختيـار واسـتخدام وتطـوير وأقلمـة هـذه التكنولوجيات بكفاءة .

- هى غياب قاعـدة تكنولوجيـة وطنيـة قويـة ومتكاملـة ، تضـم مختلـف العناصـر الفنيـة والمؤسسية القادرة على إتمام عمليات استيراد وتشـغيل التكنولوجيـات الأجنبيـة بمـا يلائـم المصـلحة الوطنية [١٦].

٥- التبعية الغذائية :

يقال عن البلدان الناميـة أنهـا بلـدان زراعيـة ، وأن القطـاع الأساسـى للإنتـاج فيهـا هـو القطـاع الزراعى . غير أن هذا لا يصح إلا من وجهة نظر التشـغيل فحسـب ، أى أن أعـداداً كبيـرة مـن قـوة العمل فى هذه البلدان (النصف أو أكثر أحياتـاً) محشـورة فـى القطـاع الزراعـى . لكـن إنتاجيـة عملها ضئيلة جداً ووضع العملية الإنتاجية الزراعية لا يحتاج فـى الواقـع إلـى هـذه الأعـداد الكبيـرة من العاملين .

وقد استمرعدم التناسب بين زيادة إنتاج الغذاء والزيادة السكانية فـى البلـدان الناميـة ، بحيـث أصـبح معظم هذه الدول يعجز عن تلبية طلب سكانه على المواد الغذائية[١٧].

الأمر الذى يؤدى بالدول النامية إلى التوجه نحو الاسـتيراد مـن الخـارج ومـن ثـم الوقـوع فـى بئـر التبعية الغذائية .

وتعرف التبعية الغذائية على أنها :

علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة فى مجـال الحصـول علـى الغـذاء ، بحيـث يترتـب عليهـا تنـامى العجز الداخلى ، وتزايد اعتماد البلد التابع على المصادر الخارجية للغـذاء فـى معظـم المحاصـيل التـى تشكل الغذاء الأساسى للسكان وخضوعه للتأثيرات السـلبية الناتجـة مـن ممارسـات الـدول المحتكـرة والمصدرة للغذاء [١٨] .

- أنها انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتى العربى فـى تـأمين الغـذاء وتزايـد نسـبة الاعتمـاد علـى الخارج لتأمينه .

- أنها حالة من العجز الغذائى الـذى لا يعـوض مـن خـلال المصـادر الداخليـة ، ممـا يجعـل البلدان فى حالة الطلب عليه من الخارج للوفاء بحاجة السكان من الخارج [١٩] .

ثالثاً : آليات التبعية الاقتصادية :

١) يتمكن الإنسان من التكيف بسرعة مـع مسـتوى معيشـة أعلـى ، لكـن مـن الصـعب عليـه التكيف مع مستوى معيشة أدنى .

والتنمية فى هذه الدول الأخيرة (الأطراف) لا يمكن أن تنطلـق بالشـكل الصـحيح لأنهـا تعتمـد بشـكل كامل على دول المركز فى القروض المالية والعلـم والتكنولوجيـا والخبـرة – ولا شـك أن دول المركـز لن تسمح لها بالنمو الصحيح حفاظاً على مصالحها [٢٠] .

وكان أول من استخدم تعبيرى المركز أو القلب والمحـيط أو التخـوم فـى الأدب الاقتصـادى المعاصـر " راؤول بريبتش " – الاقتصـادى الأرجنتينـى –[٢١] وهـو يـرى أن علاقـة السـيطرة والخضـوع بـين البلدان النامية والبلدان الصناعية توضح أن الاقتصاد الـدولى يشـكل بنيـة تتكـون مـن نـوعين مـن العناصر ، الأولى تتكون من أقلية من البلدان الصناعية المتقدمة التـى تشـكل مركـز الاقتصـاد الـدولى بينما الثانية وهى البلدان النامية التى تشكل الأكثرية وهـى تتواجـد فـى أطـراف النظـام وقـد نشـأت هذه البنية من خلال النمو الرأسمالى .

وتطورت بفعل التغلغل الرأسمالى الغربى فـى الاقتصـاديات المتخلفـة ، الـذى اصـطنع مجموعـة مـن الإجراءات التى من شأنها إعادة ترتيب البنية الاقتصادية والاجتماعيـة لهـذه الاقتصـاديات علـى نحـو يجعلها تستجيب لاحتياجات بلدان المركز[٢٢].

والأمر الجوهرى الذى تحاول نظرية التبعيـة إبـرازه هـو واقـع الاحتـواء لـدول الأطـراف تاريخيـاً وحاضراً فى النظام العالمى . هذا الاحتواء الذى يؤدى إلـى تشـويه اقتصـاديات دول الأطـراف ويخلـق أزمات دائمة ناجمة من استمرار واقع التبعية والتخلـف .وحتـى إذا نشـأت ظـروف تاريخيـة سـاهمت فى إحداث نمو اقتصادى واضح يظل هذا النمو تبعوياً [٢٣] .

ومن أهم رواد نظرية التبعية

١– بول باران Paul Baran

قد جاءت الخطوة الأولى التى تفسر التخلف فى مجتمعات العالم الثالث فـى صـياغة هـذه النظريـة مـن عالم الاقتصاد – بول باران – الذى ذهب إلى القـول بـأن تـاريخ تخلـف مجتمعـات العـالم الثالـث لا ينفصل عن تاريخ العالم المتقدم وأن تخلف هذا العـالم هـو نتيجـة لنمـو وتقـدم أجـزاء أخـرى مـن العالم . فالتوسع الرأسمالى ، من أجل المزيد مـن الحصـول علـى الفـائض فـى الخـارج ، قـد أدى – مع وجود تعاون من السلطات المحلية – إلى ظهور نمط رأسـمالى متخلـف ، بـدلاً مـن أن يـؤدى إلـى ظهور نمط رأسمالى متقدم . ذلك أن الفائض يـتم نقلـه إلـى مركـز العـالم الرأسـمالى ، الأمـر الـذى

يؤدى إلى ازدهار هذا المركز ، فى مقابل تخلف وركود التوابع التى تدور فى فلكه . هكذا ينشأ التخلف الذى أدى إلى وضع تبعية العالم الثالث ، للعالم الرأسمالى المتقدم ، فالمركز يعتبر المسؤول الأول عن هذا الوضع المزدوج " تخلف – تبعية"، الذى لم تكن تعرفه التوابع قبل التقائها بالاقتصاد الرأسمالى [٢٤] .

٢- فرانك Frank

إن أكثر ما كتبه " أندرى جوند فرانك " تأثيراً وأهمية ، هو كتاب " الرأسمالية والتخلف فى أمريكا اللاتينية " يبدأ بعبارة تلخص موقفه بشكل مثير ، فهو يقول :

" أننى أؤمن ، مع بول باران ، بأن الرأسمالية عالمية ووطنية ، هى التى حققت التخلف فى الماضى وهى التى مازالت تخلق التخلف فى الحاضر

ويركز فرانك فى معظم كتاباته ، على أن العلاقات الاستغلالية التاريخية هى التى ضمنت امتصاص وتحويل الفائض من المراكز إلى الأطراف ، وإذا كان بالإمكان تحديد العلاقة بين الدول الصناعية الغربية (المراكز) ودول العالم التابع غير الصناعية (الأطراف) فإنه يمكن أيضاً تحديد المراكز (المدن الرئيسية) والأطراف (المناطق الريفية) وذلك على مستوى الدولة المتخلفة . ومعنى ذلك أن علاقة المراكز بالأطراف – على المستويين العالمى والقومى – تتمثل فى امتصاص الأولى لرؤوس الأموال أو الفائض الاقتصادى وتحويلها إلى المراكز العالمية . وطبقاً لذلك ، فإن أفقر فلاح فى أبعد قرية من قرى الدول التابعة يرتبط ارتباطاً توسعياً رئاسياً بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية المتقدمة[٢٥]..

لذلك يرى فرانك أن تأخر التنمية يرجع إلى الاستغلال المنظم من الدول الثرية للدول الفقيرة ، وبتعبير آخر لا يعتبر تأخر التنمية أمرًا جوهريًا ولكن تم خلقه بتعبير فرانك من خلال استغلال " المدن الكبرى للمدن الصغرى" [٢٦] .

ويستنتج فرانك عدداً من الفرضيات حول طبيعة علاقات المركز – الأطراف، لعل أهمها الفرضيتان التاليتان :

أولاً : بما أن العواصم الوطنية تقوم بوظيفة تبعوية ، فإنها لا تستطيع تحقيق اكتفاء ذاتى وتنمية مستقلة ، الأمر الذى يجعل نموها متوقفاً على عمل ونشاط الأمم القوية .

ثانياً : عند إضعاف علاقات التبعية تأخذ التنمية شكلاً غير تطوري ، الشـيء الـذى يـؤدى إلـى إحـدى النتيجتين التاليتين : النتيجـة الأولـى وتـرتبط بظهـور " رأسـمالية غيـر تطوريـة غيـر فعالـة " أى التحول نحو إعادة إقامة اقتصاد القوت المتميز بالفقر الشديد والتخلـف . أمـا النتيجـة الثانيـة فتـرتبط هى الأخرى بنمط محدد من الرأسمالية أطلق عليه " رأسمالية غيـر تطوريـة فعالـة ويتـيح هـذا الـنمط قدراً محدوداً من التنمية المستقلة لدول الأطراف [٢٧] .

ومن خلال تحليل فرانك للعلاقات الاقتصادية العالميـة مـن خـلال مفهـوم علاقـات المركـز والتـابع . ذهب إلى أن تنمية العالم الثالث لـن تتحقـق إلا مـن خـلال قطـع علاقاتهـا مـع النظـام الرأسـمالى تماماً[٢٨].

٣- دوس سانتوس Dos Santos

ويحدد دوس سانتوس معنى التبعية الاقتصـادية بأنـه " حالـة تتضـمن أن اقتصـاد دولـة مـا يكيـف بواسطة اقتصاد مهيمن آخر ويستجيب لمتطلباتـه التوسـعية " أى أن التبعيـة الاقتصـادية هـى اقتصـاد رأسمالى ذو توجيه خارجى وعاجز عن إكمال دورته الإنتاجيـة داخليـاً ، أى أنـه اقتصـاد يبحـث عـن مكوناته الأساسية فى الخارج . ويـرى أن التبعيـة الاقتصـادية هـى حالـة بنيويـة تتسـم بـالمميزات التالية .

- غير قادرة على إكمال دورتها الاقتصادية .
- مدموجة فى دائرة النظام الرأسمالى الدولى .
- قائمة على التقنية المستوردة .
- تفتقد إلى قطاع تصنيعى ذاتى ومسـتقل وبالتـالى دائـم التوجـه إلـى الخـارج ومشـوه مـن الداخل[٢٩] .

٤- والرشتاين Wallerstein

ذهب والرشتاين إلـى أن النظـام العـالمى يمثـل وحـدة التحليـل ، وأن كـل شـيء فـى التشـكيلات الاجتماعية الطرفية يتحدد من خلاله . ولقد دعاه هذا الموقف إلـى إلقـاء عـبء التبعيـة بأكملـه علـى توسع النظام الرأسمالى .

ويعتبر والرشتاين من أبرز الذين تبنوا التصنيفات المستندة إلـى متغيـر القـوة . وطبقـا لهـذا المتغيـر أقام تفرقة بين ثلاثة أنواع من المشكلات الاجتماعيـة التـى يمكـن وضـعها علـى متصـل يعبـر عـن درجة قوة الدولة التى تؤدى إلى تحويل الفائض من الأطراف [٢٠] .

مكونات النظام العالمى

اتجاه التأثير ←

المركز	أشباه التوابع	التوابع
١- يسود النمط الإنتاجى الرأسمالى.	١- يسود نظام الإنتاج بالمشاركة .	١- يسود النمط العبودى والانتاج المحصولى للسوق .
٢- تنظيم العمل الحر .	٢- وجود أشكال مختلفة من تنظيم العمل الحر والإجبارى .	٢- التنظيم الإجبارى للعمل .
٣- دولة قوية	٣- دولة متوسطة القوة .	٣- دولة ضعيفة .

٥- سمير أمين :

لقد بلور سمير أمين مفهومى المركز والأطـراف ، فـالمركز هـو الـذى يـتحكم فـى عمليـة التـراكم الرأسمالى التى تعنى السيطرة على خمسة شروط هى :

- وجود قطاع منتج للمواد الغذائية يحقق من جهة ربحيـة ويكـون قـادرا علـى إنتـاج السـلع الاستهلاكية ليواجه الزيادة فى مجموع الأجور من جهة أخرى .
- السيطرة على رؤوس الأموال واستقلالها النسبى إزاء الأسـواق المتعـدى الجنسـية وتوظيفهـا لدفع تنمية قوى الإنتاج .
- الهيمنة على ال
- الهيمنة على ال
- الهيمنة على التكنولوجيا : قدرة القوى المحليـة علـى إعـادة تحويلهـا دون اسـتيراد جميـع عواملها (من الآلات والمعرفة الفنية ... الخ)

تتغير العلاقة بتغير المراحل التى مر بها النسق العالمى

أما الأطراف فهى لا توجد فيها قوى قادرة على السـيطرة علـى عمليـة التـراكم فهـى تلـك المنـاطق التى تتحكم القوى الخارجية فى تحديد مدى التراكم المحلى فيهـا . بتطبيـق هـذا التصـور وجـد سـمير

أمين أن تجارب التنمية التى تحققت فى العالم الثالث وخاصـة البلـدان التـى حاولـت تحقيـق الشـروط الخمس التى تميز بلدان المراكز (مصر الناصـرية ، الجزائـر ، تانزانيـا ، الهنـد ، البرازيـل ، كوريـا الجنوبية – الخ) تميزت بالنواقص التاليـة : أزمـة زراعيـة وغذائيـة – الـدين الخـارجى – التبعيـة التكنولوجية المتزايدة – الضعف أمـام الاعتـداءات العسـكرية – تغلغـل أنمـاط الاسـتهلاك الرأسـمالية المؤدية إلى التبذير على نطاق واسع .

ويؤكد سمير أمين أن الفروق بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلـدان الناميـة مـن شـأنها أن تجعـل العلاقة بينهما علاقة استقطاب لا علاقة تؤدى على المـدى القريـب أو البعيـد إلـى التماثـل أو التشـابه بينهما [٣١].

وبناءً على ما تقدم يمكن إبراز أهم فرضيات نظرية التبعية على النحو التالى:

١) إن نموذج التبعية يفترض فى الأساس وجود نظام دينـامى للتبـادل غيـر المتكـافئ، أى نمـط من العلاقات غير المتناسقة بحيث تكون على الدوام فى مصـلحة أحـد الطـرفين وتـؤدى إلـى إضـرار الطرف الآخر ، أو على الأقل تحابى طرفًا أكثر من الطرف الآخر نسـبياً . ونتيجـة لـذلك يظهـر داخـل المنظومة الدولية نمط من التفاعل بين طرف مهيمن وآخر تابع[٣٢].

٢) رفض نمط الإنتـاج الرأسـمالى واشـتقاقاته السياسـية والحضـارية كمخـرج وحـل لواقـع التخلف فى دول الأطراف أى فك الارتباط بالنظام الرأسمالى العـالمى وفـى نفـس الوقـت تطبيـق نمـط الإنتاج الاشتراكى [٣٣]

ويتضح مما سبق أن أغلب دعاه هـذه النظريـة يـرون أن التنميـة يمكـن أن تحـدث فيمـا إذا أتيحـت الفرصة المناسبة للبلدان النامية ، ولكنها مادامت تابعـة فـإن تخلفهـا وفقرهـا سيسـتمران ولا يمكـن أن تنمو وتتطور إلا إذا تحررت سياسياً واقتصادياً وخرجت من دائرة التبعية .

ولهذا يلخص شارل بتلهايم شروط التقدم الاقتصادى والاجتماعى بما يأتى :

١) الاستقلال السياسى وإنهاء الوضع الاسـتعمارى وإقصـاء الطبقـات الاجتماعيـة والتشـكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية عن السلطة .

٢) الاستقلال الاقتصادى وهذا يعنى نـزع ملكيـة رأس المـال الكبيـر الأجنبـى وتـأميم المـزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المـال الكبيـر الأجنبـى ، كـذلك تعـديل العلاقـات النقدية والجمركية والمالية والتجارية التى تربط بلدًا تابعًا بدولـة أو مجموعـة مـن الـدول الإمبرياليـة

، وهذا لا يتنافى مع إقامة علاقات تجارية مع مختلف البلدان أو قبول القروض منها ولكن يجب أن تكون هذه العلاقات قائمة على المساواة .

٣) التحول الاجتماعى العميق الذى يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار وهذا الشرط يعنى نجاح الثورة الوطنية الديموقراطية . إذا من دون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته ومن دونها تصطدم التنمية بعقبات إجتماعية وحضارية ، فالثورة الاشتراكية هى وحدها القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل من الممكن خلال جيل واحد تصفية حلقات التخلف الجوهرية بخاصة مستوى المعيشة الذى تعانى منه حالياً الشعوب الفقيرة والمحرومة.

مما تقدم نستطيع القول إن للأقطار النامية – حسب هذه النظرية على الرغم من وجودها فى عالم تسيطر عليه الأقطار الصناعية ، القدرة على تحديد مسار تنميتها فى إطار حدود معينة لاسيما إذا تبنت سياسة الاكتفاء الذاتى بوصفه أحد الخيارات المطروحة أمامها وذلك من خلال تحديد الواردات والاستثمارات فضلاً عن تقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الإمكان[٣٤].

الخاتمة :

وخلاصة ما سبق يمكن القول بأن التبعية الاقتصادية بكافة أشكالها تعد واقعًا ماديًا ملموسًا وحقيقة تاريخية واجتماعية واضحة تبرهن على العلاقة غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية التي يتغلغل بموجبها الاقتصاد العالمي، خاصة اقتصاد البلدان المتقدمة في اقتصاديات البلدان النامية

الأمر الذى يترتب عليه العديد من الآثار السلبية على هذه الدول النامية والتى من أهمها ضعف الإرادة الوطنية وعدم القدرة على تنمية الذات .

من أجل ذلك كان من الضرورى الوقوف والتصدى لهذه المشكلة الخطيرة " التبعية " والتي تعرف حالياً بالاستعمار الحديث بهدف الحد منها والقضاء عليها تماماً.

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية

١.جلال أمين : قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمـد علـى إلـى عهـد مبـارك . ط٢ ، (القـاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٣) ص ١٤ ، ص ١٥ .

٢. إقبال الأمير السمالوطى : اتجاهات وتطبيقـات حديثـة فـى التنميـة الاجتماعيـة . (القـاهرة : د . ن، ١٩٩٥) ص ٣١ .

٣.عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصـادي بـين النظريـة والتطبيـق . ط١ ، (الإسـكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩) . ص ٢٨ .

٤.نبيل مرزوق : قياس التبعية فى الوطن العربـى . جـدل ، (قبـرص : مؤسسـة عيبـال للدراسـات) ص ٢١٩ .

٥.محمد شـفيق : التنميـة والمشـكلات الاجتماعيـة . (الإسـكندرية : المكتـب الجـامعى الحـديث ، ١٩٩٩) ص ص٢٨-٢٩.

٦.شحاتة صيام : الدولـة وإعـادة إنتـاج الفقـر . ط١ ، (رامتـان للنشـر والتوزيـع ، ١٩٩٥) ص ٢٧،ص ٣٠،ص ٣١ .

٧.يوسف عبد الفضيل بدرانه : التبعية الاقتصادية وآثارهـا فـى الـدول الإسـلامية . رسـالة ماجسـتير ، (جامعة اليرموك : كلية الشريعة ، قسم الفقه والدراسات الإسلامية ، ١٩٩٩) ص ١٨.

٨.عمر بن فيحـان المرزوقـي : التبعيـة الاقتصـادية فـى الـدول العربيـة وعلاجهـا فـي الاقتصـاد الإسلامي . ط١، (المملكة العربية السعودية : الرشد ، ٢٠٠٦) ص ١١ .

٩.سيدى محمود ولد سيدى محمد : المشاكل الهيكليـــة للتنميـــة مـــن الفكـــر الاقتصـــادي .ط١، (دمشـــق : منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٩٥) ص٢٧.

١٠. عادل فهمى محمد بدر : دراسات حـــول التنميـــة فـــى الـــوطن العربـــى . (عمـــان : مؤسســـة الخدمات العربية ، ١٩٨٨) ص٤٣.

١١. عبد الحميد صـــديق عبـــد البـــر ومحمـــد كمـــال صـــابر : التنميـــة الاقتصـــادية – المفهـــوم – الأهداف – النظريات – تجارب التنمية . (القاهرة : د . ن ، ٢٠٠١) ص ص ٣٢-٣٣.

١٢. على لطفى : التنميـــة الاقتصـــادية . (القـــاهرة : مكتبـــة عـــين شـــمس ، ١٩٩٧) ص ٩٥ ، ص ٩٧ ، ص ٩٨.

١٣. نادية الشيشينى : نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجيـــة فـــى الـــدول الناميـــة . مجلـــة العلـــوم الاجتماعية ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٣ . ص ٦٣ .

١٤. جهينة سـلطان العيســى وآخـــرون : علـــم اجتمـــاع التنميـــة . ط١ ، (دمشـــق : الأهـــالى ، ١٩٩٩) ص ١٤٢ .

١٥. صالحى صالح : التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمـــن الغـــذائى فـــى إطـــار التكامـــل بـــين الأقطار المغاربية. المستقبل العربى ، السنة التاســـعة عشـــرة ، العـــدد منتـــان وأحـــد عشـــر ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٦ .

١٦. رباب على جميل أمين الشوك : التبعية الغذائيـــة العربيـــة والأمـــن القـــومى العربـــى الأســـباب والآثار . رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوســـط : كليـــة الآداب والعلـــوم ، قســـم العلـــوم السياســـية ، ٢٠١٠) ص١٢.

١٧. إقبال الأمير السمالوطى : التنميـــة الاجتماعيـــة – أساســـيات واتجاهـــات حديثـــة . (القـــاهرة : د . ت ، ١٩٩٧) ص ٥٠ .

١٨. إبراهيم العيسوى : قياس التبعية فى الـــوطن العربـــى. ط١، (بيروت:مركـــز دراســـات الوحـــدة العربية،١٩٨٩) ص١٥،ص١٣٣.

١٩. (١) عـــادل مختـــار الهـــوارى : التغيـــر الاجتمـــاعى والتنميـــة فـــى الـــوطن العربـــى . (، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص ١٢٤ .

٢٠. (١) عادل مختار الهوارى : التنميـــة الاقتصـــادية . (الإســـكندرية : دار المعرفـــة الجامعيـــة ، ١٩٩٥) ص ٢٣ .

٢١. (١)عبـــد الخـــالق عبـــد الله : التبعيـــة والتبعيـــة السياســـية . ط ١ ، (لبنـــان : المؤسســـة الجامعية ، ١٩٨٦) ص ٦٠ .

٢٢. (١) نبيل السمالوطى : علم اجتمـــاع التنميـــة – دراســـة فـــى اجتماعيـــات العـــالم الثالـــث . (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦) ص ٢٨ .

٢٣. (١) محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصـــادى العربـــى وقضـــايا التحـــرر والتنميـــة والوحـــدة . ط٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) ص ٢٤ .

٢٤. (١) خالـــد مصـــطفى : قضـــايا ودراســـات فـــى علـــم اجتمـــاع التنميـــة . ط١ ، (القـــاهرة : مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى ، ٢٠٠٧) ص ٨١ .

٢٥. (١)دبله عبد العالى : التجربـــة التنمويـــة الجزائريـــة وإشـــكالية التبعيـــة والتخلـــف – دراســـة تحليلية تاريخية بنائية. رسالة ماجستير ، (جامعـــة القـــاهرة : كليـــة الآداب ، قســـم الإجتمـــاع ، ١٩٨٩) ص ٥٨ ، ٥٩ .

٢٦. على غربى وآخرون : تنمية المجتمع مـــن التحـــديث إلـــى العولمـــة . ط،(القـــاهرة:دار الفجـــر للنشر والتوزيع،٢٠٠٣) ص ١٤١.

٢٧. شـــارلوت ســـيمور – ســـميث : موســـوعة علـــم الإنســـان – المفـــاهيم والمصـــطلحات الانثروبولوجيـــة . ترجمـــة : علیـــاء شـــكرى وآخـــرون. (د . ب ، الهيئـــة العامـــة لشـــئون المطـــابع الأميرية ، ١٩٩٨) ص ٢٢٦ .

٢٨. منى عطية خزام خليل : التنمية الاجتماعية فـــى إطـــار المتغيـــرات المحليـــة والعالميـــة . ط١ ، (د . ب : المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠١٢) ص ص ٥٤- ٥٦.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Rodney Wilson : " economic development in the middle east" , Second edition.29- London : routledge , 2013 . p. 17.

2. Ted C .Lewellen : "Dependency and development . An introduction to the third world" , London : bergin – garvey , 1995 . p .61

الحواشي

(١) جلال أمين : قصة الاقتصاد المصرى من عهـد محمـد علـى إلـى عهـد مبـارك . ط٢ ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٣) ص ١٤ ، ص ١٥ .

(٢) إقبال الأمير السمالوطى : اتجاهات وتطبيقـات حديثـة فـى التنميـة الاجتماعيـة . (القاهرة : د . ن، ١٩٩٥) ص ٣١ .

(٣) عبد الهادى محمد والى : الانفتـاح الاقتصـادي بـين النظريـة والتطبيـق . ط١ ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩) . ص ٢٨ .

(٤) نبيل مرزوق : قياس التبعية فـى الـوطن العربـى . جـدل ، (قبـرص : مؤسسـة عيبال للدراسات) ص ٢١٩ .

(٥) محمـد شـفيق : التنميـة والمشـكلات الاجتماعيـة . (الإسـكندرية : المكتـب الجامعى الحديث ، ١٩٩٩) ص ص٢٨-٢٩.

(٦) شحاتة صيام : الدولة وإعـادة إنتـاج الفقـر . ط١ ، (رامتـان للنشـر والتوزيـع ، ١٩٩٥) ص ٢٧،ص ٣٠،ص ٣١ .

(٧) يوسف عبد الفضيل بدرانه : التبعية الاقتصـادية وآثارهـا فـى الـدول الإسـلامية . رسالة ماجستير ، (جامعة اليرموك : كلية الشـريعة ، قسـم الفقـه والدراسـات الإسـلامية ، ١٩٩٩) ص ١٨.

(٨) عمر بن فيحان المرزوقي : التبعية الاقتصادية فـى الـدول العربيـة وعلاجهـا فـي الاقتصاد الإسلامي . ط١، (المملكة العربية السعودية : الرشد ، ٢٠٠٦) ص ١١ .

(٩) سيدى محمود ولد سيدى محمد : المشاكل الهيكليـة للتنميـة مـن الفكـر الاقتصـادي .ط١، (دمشق : منشورات وزارةالثقافة ، ١٩٩٥) ص٢٧.

(١٠) عادل فهمى محمد بدر : دراسات حول التنميـة فـى الـوطن العربـى . (عمـان : مؤسسة الخدمات العربية ، ١٩٨٨) ص٤٣.

(١١) سيدى محمود ولد سيدى محمد : مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(١٢) عبد الحميد صـديق عبـد البـر ومحمـد كمـال صـابر : التنميـة الاقتصـادية – المفهـوم – الأهـداف – النظريـات – تجـارب التنميـة. (القـاهرة : د . ن ، ٢٠٠١) ص ص ٣٢-٣٣.

(١٣) عمر بن فيحان المرزوقى : مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(١٤) سيدى محمود ولد سيدى محمد :مرجع سابق،ص٣٢.

(١٥) على لطفى : التنميـة الاقتصـادية . (القـاهرة : مكتبـة عـين شـمس ، ١٩٩٧) ص ٩٥ ، ص ٩٧ ، ص ٩٨.

(١٦) نادية الشيشينى : نقـل التكنولوجيـا والتبعيـة التكنولوجيـة فـى الـدول الناميـة . مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٣ . ص ٦٣ .

(١٧) جهينة سـلطان العيسـى وآخـرون : علـم اجتمـاع التنميـة . ط١ ، (دمشـق : الأهالى ، ١٩٩٩) ص ١٤٢ .

(١٨) صالحى صالح : التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائى فى إطار التكامل بين الأقطار المغاربية. المستقبل العربى ، السنة التاسعة عشرة ، العدد مئتان وأحد عشر ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٦ .

(١٩) رباب على جميل أمين الشوك : التبعية الغذائية العربية والأمن القومى العربى الأسباب والآثار . رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٠) ص١٢.

(٢٠) نبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية – دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث . (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦) ص ٢٨ .

(٢١) محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة . ط٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) ص ٢٤ .

(٢٢) خالد مصطفى : قضايا ودراسات فى علم اجتماع التنمية . ط١ ، (القاهرة : مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى ، ٢٠٠٧) ص ٨١ .

(٢٣) عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٢٤)دبله عبد العالى : التجربة التنموية الجزائرية وإشكالية التبعية والتخلف – دراسة تحليلية تاريخية بنائية. رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، قسم الإجتماع ، ١٩٨٩)ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٢٥) عادل مختار الهوارى : التنمية الاقتصادية . مرجع سابق ، ص ٣١، ص٣٥

(٢٦) Ted C .Lewellen : "Dependency and development . An introduction to the third world" , London : bergin – garvey , 1995 . p .61 .

(٢٧) علـــى غربـــى وآخـــرون : تنميـــة المجتمـــع مـــن التحـــديث إلـــى العولمـــة . ط،(القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،٢٠٠٣) ص ١٤١.

(٢٨) شارلوت سيمور – سميث : موســوعة علــم الإنســان – المفــاهيم والمصــطلحات الانثروبولوجية . ترجمة : علياء شكرى وآخـرون. (د . ب ، الهيئـة العامـة لشـئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٨) ص ٢٢٦ .

(٢٩) عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٣٠) على غربى وآخرون : مرجع سابق . ص ص ١٤٦ -١٤٧ .

(٣١)خالد مصطفى: مرجع سابق ،ص ٨٥ ، ص ٨٦ .

(٣٢) شحاته صيام : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٣٣) عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٣٤) منى عطية خزام خليـل : التنميـة الاجتماعيـة فـى إطـار المتغيـرات المحليـة والعالميـة . ط١ ، (د . ب : المكتـب الجـامعى الحـديث ، ٢٠١٢) ص ص ٥٤-٥٦.